# الملف السوري أبرز الحاضرين في قمة بوتين ميركل

**الوطن- وكالات**

يحضر الملف السوري بقوة في أجندة مباحثات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في برلين مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في برلين، خصوصاً في ظل الخطة الروسية لإعادة اللاجئين إلى سورية، وسط خفض ألماني لسقف التوقعات من اللقاء.

وتعقد قمة بوتين ميركل في ألمانيا على وقع مستجدات دولية هامة، لاسيما تلك المتعلقة بسياسات واشنطن وتطورات الأزمة السورية، ما يزيد من نقاط تلاقي المصالح بين موسكو وبرلين.

ورغم أن ميركل فضلت تخفيض سقف التوقعات من لقائها المرتقب مع الرئيس الروسي، معتبرة أنه «يجب عدم انتظار أن يثمر لقاء العمل هذا نتائج محددة»، رأى مراقبون أن الاجتماع قد يمثل نقطة انعطاف في العلاقات بين البلدين، أو ربما حتى في العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي عامة، نظراً لدور برلين الريادي فيه.

وبحسب المتابعين، فبين الملفات الثلاثة الرئيسية المطروحة على بساط البحث خلال اللقاء، وهي التعاون الاقتصادي الثنائي وأزمتا سورية وأوكرانيا، هناك ملفان على الأقل قد يجد بوتين وميركل فيهما الكثير من القواسم المشتركة.

ففي الملف الاقتصادي، تواجه موسكو وبرلين خطر إجراءات عقابية أميركية ضد شركاتهما ليس فقط بسبب مشروع «السيل الشمالي -٢» لضخ الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر قاع البلطيق، الذي تعتقد واشنطن أنه يعزز تبعية أوروبا لروسيا، بل وبسبب نية البلدين الالتزام باتفاق إيران النووي مع ما يتضمنه من تعاون تجاري مع طهران، على حين تسعى واشنطن لتخريبه بأي ثمن.

وأكد الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف عشية لقاء بوتين ميركل، أن «بحث المشاريع التجارية سيجري من منظار التهديدات التي تطلقها أطراف أخرى لهذه المشاريع».

سياسة الضغط والوعيد التي بات يمارسها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بحق حلفائه وخصومه على حد سواء، قد تدفع روسيا وألمانيا للبحث بشكل أكثر جدية عن خيارات وسبل مشتركة لمواجهتها، لاسيما أن أوساطا مؤثرة في قطاع الأعمال الألماني تدعو بعزم متزايد لرفع العقوبات المتبادلة بين برلين وموسكو، كونها تشكل عائقاً أمام تطوير العلاقات الثنائية. وفي الملف السوري، أطلقت موسكو حملة واسعة النطاق من أجل تأمين عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، بعد أن تمكنت الحكومة السورية وحلفاؤها من تحرير معظم أراضي البلاد من التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة.

وتدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين، وبينهم الكثير من السوريين إلى ألمانيا في السنوات القليلة الماضية، أثقل كاهل حكومة ميركل بمشاكل داخلية خطرة، وسط تعالي الأصوات التي تنتقد سياسة الانفتاح على المهاجرين وتطالب بتقييد الهجرة.

وسبق أن نوه القادة الروس للأوروبيين أكثر من مرة بأن تسوية الأزمة في سورية واستقرار الأوضاع هناك يصب في مصلحة أوروبا بشكل مباشر، إذ إن ذلك سيؤدي إلى تخفيف حدة قضية المهاجرين في الدول الأوروبية.

وفي هذا السياق، فإن دعوة موسكو دول الغرب إلى تقديم مساعدة مالية ومادية بهدف إعادة إعمار المناطق السورية المحررة من المسلحين، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لاستقبال مئات الآلاف بل وملايين السوريين العائدين من الخارج، قد تلقى استجابة من برلين المعنية بتقليص عدد اللاجئين المقيمين على أراضيها، وإن كان طريق المبادرة الروسية يعترضه الكثير من العقبات، لاسيما في ظل رفض واشنطن وبعض الأطراف الغربية أي حديث عن إعادة الإعمار قبل التوصل إلى الحل السياسي في سورية.

في ضوء ذلك لا يبدو مصادفة أن تبدي ميركل اهتماماً متزايداً بعقد قمة رباعية بمشاركة ألمانيا وفرنسا وروسيا وتركيا حول سورية، حيث أكدت الجمعة أن الصيغة الرباعية لبحث التسوية السورية «قد تكون مفيدة»، مضيفة: إن الدول الأربع ستناقش إمكانية عقد هذا الاجتماع على مستوى المستشارين بادئ الأمر.

وفي وقت سابق وبخصوص لقاء القمة الروسي الألماني، نقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء عن ميركل قولها في مؤتمر صحفي، بمناسبة زيارة رئيس وزراء مونتينيغرو دوسكو ماركوفيتش: «سيكون هناك جدل.. وبالتأكيد ستكون هناك أيضاً نقاط يمكننا التفكير في كيفية دفعها قدماً وتحسين التعاون الثنائي أو الدولي».

ولفتت ميركل إلى أنه لا ينتظر التوصل إلى نتيجة محددة في اجتماعها ببوتين.

وأكد وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل في مقابلة صحفية في حزيران من العام الماضي أنه من دون الدور الروسي لا يمكن حل الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وأوكرانيا ومناطق أخرى في العالم.

مؤتمر صحفي مشترك جمع أمس كلاً من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ميسبيرج، شمال شرق ألمانيا (أ.ف.ب)

## قولاً واحداً

### القوات الأميركية.. باقية!

**مازن بلال**

تحدثت التقارير عن أن القوات الأميركية سترحل خلال تشرين الثاني من سورية، ولا يشكل هذا التاريخ أي حالة فارقة بالنسبة لخريطة الصراع في سورية، فالوجود الأميركي يفقد وظائفه بشكل تدريجي، وهو مع عدم توافر طرف قادر على التأثير العسكري فإن واشنطن تبقى في سورية لترتيب المساحة السياسية، وفي المقابل فإن حلول الأزمة المفقودة على المستوى الإقليمي على الأقل؛ ربما تدفع الولايات المتحدة للبقاء فترة أطول، ولكن هذا التواجد لم يعد ضمانة لأي أحد بل تهيئة لمسرح الصراع السياسي القادم.

عملياً فإن التصريحات حول بقاء القوات الأميركية حتى إنهاء داعش ليس جديداً، وهو يعمل مع الأردن على استخدام أوراق غير عسكرية مثل اللاجئين أو فتح الحدود، فالمسألة هي التعامل مع الوقت حتى استنفاد الفرص المتاحة في ترتيبات الشرق الأوسط القادم، وهذا الأمر ربما يطول ما دامت الأزمات الإقليمية في حالة صعود وهبوط، ولكن المهم هو أن سورية لم تعد البوابة الوحيدة للتصعيد في المنطقة، فالإدارة الأميركية فتحت أكثر من باب لصياغة الشرق الأوسط، وهي لم تعد تحاول هزم إيران من هامش حلفائها، سورية وحزب الله، فالنار المفتوحة على تركيا هي إحدى البوابات الأهم في هذا الصراع المتصاعد.

يقوم الجيش الأميركي في سورية بمهام «رصد البوابات» إن صح التعبير، فهو يدرك أن السيطرة على «عقدة» سورية داخل شبكة الشرق الأوسط أمر مستحيل مع وجود القوات الروسية على الساحل السوري، وأصبح من الصعب أيضاً الحضور الكثيف على الحدود الشرقية لسورية نتيجة التعقيدات العراقية، فالخط الواصل بين إيران ولبنان لا يمكن قطعه في ظل الظروف الحالية، على حين يمكن «رصده» و«تقنين» مساره لخلق توازن في القوة لـ«إسرائيل».

رغم أن الحرب في سورية اتسمت بتعقيدات كثيرة ولكن المرحلة القادمة تبدو أكثر تشابكاً، والقدرة على رسم علاقات إقليمية لما بعد الحرب ستكون صعبة نتيجة حجم التداخلات الدولية، فالوضع السوري يمكن مقاربته بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من جهة الكثافة العسكرية، وما ينقص هنا هو التشكيل السياسي القادر على ضمان ملء الفراغ مع انتهاء الحرب كلياً، فإذا كان صحيحاً أن الدولة السورية تعتبر الأكثر قدرة على التعامل مع الوضع الناشئ، وبالتالي ضمان الاستقرار مع عودة الجيوش الموجودة بشكل غير شرعي إلى بلادها، لكن رسم العلاقات الداخلية والإقليمية يحتاج إلى مساحة سياسية مختلفة كلياً، وربما غريبة عن سورية لأنها تجربة فريدة، ومعادلة عليها أن تحفظ سيادة سورية مع ضمان توازن إقليمي يمنع «القوة الناعمة»، الأميركية أو غيرها، من التدخل مجدداً في سورية.

مهام ما بعد الحرب مملوءة بالمساحات التي تتيح لجميع القوى التدخل اقتصادياً، وتمنح أيضاً لـ«رأسمال الفساد» التضخم والنمو بشكل يهدد السيادة والأمن الاجتماعي، وهذا الأمر تدركه الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية والإقليمية، وتعرف أيضاً أن ما بعد الحرب هو زمن خصب للتعامل مع الداخل السوري، وسواء انسحبت أم بقيت في سورية فإن المهم هو إنعاش الواقع الاجتماعي السياسي ليصبح ظاهرة تقلل من فرص التدخلات الخارجية، وعندما يتم الحديث اليوم عن «انتخابات الإدارة المحلية» فإنها الوسيلة الأهم لتحقيق هذا الإنعاش، فالمسألة ليست ترويجاً فقط لحدث سوري، بل استحقاق أساسي لتحصين المجتمع السوري أمام سيل التداخلات الاقتصادية القادمة.

«المجالس المحلية» يمكن أن توضع ضمن خريطة القوى الحاكمة في رسم العلاقات المستقبلية، والمرور عليها بشكل اعتيادي سيضيع فرصة للحوار الداخلي ولبناء علاقة اجتماعية قادرة على رفد السيادة بالدرجة الأولى، وربما علينا كسر الاعتياد أمام حدث مكرر لكن فيه احتمال مهم لتحولات عميقة في مرحلة ما بعد الحرب.

## كثف ضرباته على مواقع التنظيم لإجباره على الاستسلام وإطلاق المختطفين

# الجيش يشدد الخناق أكثر على داعش في «تلول الصفا»

**الوطن - وكالات**

واصل الجيش العربي السوري أمس، تشديده الخناق على مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في تلول الصفا في بادية ريف دمشق، عبر تكثيفه للضربات الجوية والصاروخية على مواقع التنظيم، لإجباره على الاستسلام، وتحرير المختطفات والمختطفين لديه من أبناء محافظة السويداء.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن المعارك بين قوات الجيش ومسلحي داعش، تواصلت بوتيرة عنيفة على محاور في منطقة تلول الصفا الواقعة في بادية ريف دمشق عند الحدود الإدارية مع ريف السويداء، بالترافق مع مواصلة تحليق الطائرات الحربية في سماء المنطقة، وتنفيذها ضربات جوية مكثفة على محاور القتال ومواقع التنظيم في المنطقة، بالإضافة لعمليات قصف صاروخي متواصل من قبل قوات الجيش لتلك المواقع.

يأتي ذلك، مع ورود معلومات مؤكدة، بحسب ما نقلت المصادر المعارضة عن مصادر وصفتها بـ«المتقاطعة»، عن سعي التنظيم لمحاولة فك الحصار من خارج منطقة تلول الصفا، عبر التحضر لتنفيذ هجمات على المنطقة الواقعة على الحدود الإدارية لريف دمشق مع محافظة السويداء، تزامناً مع سعي قوات الجيش إجبار التنظيم على الاستسلام بعد إطباق الحصار عليه في المنطقة.

وفي وقت سابق من يوم أمس، ذكرت المصادر المعارضة، أن الاشتباكات بين قوات الجيش ومسلحي داعش تواصلت، في محيط منطقة تلول الصفا، وسط استهدافات متواصلة ومتبادلة على محاور القتال، حيث تمكنت قوات الجيش من إطباق الحصار بشكل أكبر على التنظيم في المنطقة، مشيرة إلى أن تلك الاشتباكات أسفرت عن مقتل المزيد من الدواعش، حيث ارتفع عدد قتلى التنظيم الذين قتلوا نتيجة المعارك الدائرة منذ الـ٢٥ من الشهر الماضي إلى ٩٩ قتيلاً.

وتترافق تلك التطورات بحسب المصادر مع محاولات التوصل لاتفاق بين الجيش والتنظيم لحل قضية المختطفين والمختطفات من محافظة السويداء والبالغ عددهم أكثر من ٣٠ أغلبيتهم من النساء الأطفال، وذلك عبر إجبار التنظيم على الاستسلام والرضوخ لشروط المفاوضات بتسليم المختطفين.

وكانت وحدات من الجيش والقوات الرديفة قد تابعت تضييق الخناق على مسلحي داعش أول أمس، في تلول الصفا ودكت أوكارهم وكبدتهم خسائر فادحة في العتاد والأفراد.

وذكرت وكالة «سانا»، أن وحدات من الجيش مدعومة بالقوات الرديفة «تابعت عملياتها على محاور الرحبة وتل غانم وأم مرزخ وقبر الشيخ حسين باتجاه تلول الصفا لتضييق الخناق على ما تبقى من إرهابيي التنظيم فيها، ودمرت أوكارهم وشلت تحركاتهم وقضت على عدد كبير منهم».

وكانت وحدات من الجيش تمكنت قبل أيام قليلة من إحكام الطوق على تلول الصفا التي تعتبر آخر معاقل مسلحي داعش في عمق البادية وقطع طرق الإمداد إليها وذلك في إطار العملية العسكرية الرامية إلى تطهير المنطقة من البؤر المتبقية للتنظيم.

إلى ذلك، أفادت مصادر إعلامية، بأن الجيش زوّد قواته في محافظة درعا بتجهيزات لوجستية تشمل غرفاً ومحارس للجنود المنتشرين على الحواجز بالمحافظة.

ونقلت المصادر عن شهود عيان قولهم: «إن سبع ناقلات عبرت من مدينة الشيخ مسكين باتجاه مدينة نوى ومناطق غربي درعا، أربع منها محملة بغرف مسبقة الصنع (استراحة) والثلاث الباقية تضم محارس إسمنتية للجنود على حواجز قوات الجيش».

وأضاف الشهود: إن تجهيزات لوجستية مماثلة نقلها الجيش لحواجز قواته في مدينة الحارة وبلدة كفرشمس، لافتين أن الغرف والمحارس تعد جيدة.

# إدلب المعقل الأخير للتنظيمات الإرهابية وميليشيات تركيا

**وكالات**

بعد أكثر من سبع سنوات على بدء الحرب الإرهابية على سورية، تحولت محافظة إدلب، إلى وجهة للإرهابيين وعائلاتهم يتم إجلاؤهم من المناطق التي كانوا يسيطرون عليها في البلاد، بعد فرض الجيش العربي السوري شروط استسلامهم، وهي التي لا تزال بمعظمها خارجة عن سيطرته.

وبحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، يسيطر تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي على أغلبية المحافظة مع وجود ميليشيات مسلحة أخرى أبرزها «حركة أحرار الشام الإسلامية»، وتقدمت قوات الجيش فيها بداية العام الحالي خلال هجوم في ريفها الشرقي.

وذكرت الوكالة، أن محافظة إدلب تكتسي أهمية إستراتيجية، فهي محاذية لتركيا، الداعمة للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة، من جهة ولمحافظة اللاذقية، التي تقع تحت سيطرة الدولة، من جهة ثانية.

وتقع مدينة إدلب، مركز المحافظة، على مقربة من طريق حلب- دمشق الدولي.

قبل الحرب التي فرضت على سورية، كان أغلبية سكان إدلب يعتمدون على الزراعة وخصوصاً القطن والقمح.

ودخلت تلك التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المدعومة من العديد من دول عربية وإقليمية وغربية المحافظة في آذار عام ٢٠١١، والتي باشرت بعد ذلك حربها ضد قوات الجيش.

وفي آذار ٢٠١٥ سيطر تنظيم «جيش الفتح»، وهو تحالف يضم تنظيمات إرهابية بينها «جبهة النصرة» على كامل محافظة إدلب باستثناء بلدتي الفوعة وكفريا اللتين قاومتا تلك التنظيمات.

وكانت مدينة إدلب ثاني مركز محافظة تخسره قوات الجيش بعد مدينة الرقة التي تحولت إلى معقل لتنظيم داعش الإرهابي في سورية، قبل خروج التنظيم منها باتفاق مع «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن العام الماضي من دون قتال.

وطوال سنوات، شكلت مواقع الإرهابيين في محافظة إدلب هدفاً للطائرات الحربية السورية والروسية.

ووفقاً لـ«أ ف ب»، يعيش في محافظة إدلب حالياً نحو ٢,٣ مليون شخص بينهم أكثر من مليون من عائلات المسلحين من مناطق أخرى مع أعداد كبيرة من المسلحين الذين رفضوا إلقاء السلاح والتسوية مع الدولة السورية، ولاسيما من الغوطة الشرقية.

وفي الرابع من نيسان عام ٢٠١٧، زعمت الأمم المتحدة بأن قوات الجيش شنت هجوماً كيميائياً على مدينة خان شيخون في إدلب، أودى بحياة أكثر من ٨٠ شخصاً بينهم ٣٠ طفلاً.

ونفت الحكومة السورية وروسيا أن يكون الجيش العربي السوري شن أي هجمات كيميائية خلال الحرب التي تشن على البلاد.

وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول ٢٠١٦ صدر تقرير عن لجنة التحقيق المشتركة زعم أن الجيش شن هجوماً بالسلاح الكيميائي مستخدماً مادة الكلور في بلدة قميناس في آذار ٢٠١٥.

وكانت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة ادعت في تقرير سابق أن مروحيات عسكرية سورية ألقت غاز الكلور على بلدتي تلمنس (٢١ نيسان ٢٠١٤) وسرمين (١٦ آذار ٢٠١٥) في محافظة إدلب.

وفي الرابع من شباط ٢٠١٨، زعم «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض إصابة ١١ شخصاً على الأقل بحالات اختناق في مدينة سراقب، ونقل عن مصادر طبية أنها ناتجة عن استخدام «غازات سامة».

وبعد اقتتال داخلي بين التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في عام ٢٠١٧، بات تنظيم «جبهة النصرة» يسيطر على الجزء الأكبر من محافظة إدلب مقابل وجود محدود لميليشيات أخرى أبرزها «أحرار الشام» وحركة «نور الدين الزنكي».

وفي ١٨ شباط من العام الحالي، أعلنت الحركتان اندماجهما تحت مسمى «جبهة تحرير سورية» لتخوضا مجدداً معارك مع مسلحي «النصرة».

تشكل محافظة إدلب مع أجزاء من محافظات محاذية لها إحدى مناطق اتفاق «خفض التصعيد» الذي تم التوصل إليه في أيار في أستانا برعاية روسيا وإيران وتركيا، وبدأ سريان الاتفاق عملياً في إدلب في أيلول الماضي.

وفي نهاية عام ٢٠١٧ تمكنت قوات الجيش بدعم روسي من السيطرة على عشرات البلدات والقرى في الريف الجنوبي الشرقي وعلى قاعدة عسكرية إستراتيجية، إثر هجوم شنته القوات على مواقع الإرهابيين.

وبعد تراجع وتيرة الاستهدافات لمواقع الإرهابيين خلال العام الحالي، بحسب الوكالة عادت الغارات لتستهدفها الأسبوع الماضي موقعة عشرات القتلى والجرحى بين الإرهابيين.

وأكد الرئيس بشار الأسد في ٢٦ تموز أن «هدفنا الآن هو إدلب على الرغم من أنها ليست الهدف الوحيد».

وفي ٩ آب من الشهر الجاري، قصفت قوات الجيش مواقع الإرهابيين في إدلب وألقت منشورات تدعو السكان للمصالحة.

## إحباط محاولة تسلل لداعش في البادية.. والغرب قلق على مصير الإرهابيين في شمال غرب البلاد

# استهداف الإرهابيين بأرياف حماة وإدلب واللاذقية يتواصل وتدمير أوكار لـ«النصرة»

**حماة- محمد أحمد خبازي**
**حمص- نبال إبراهيم- وكالات**

دمّر الجيش العربي السوري أوكاراً لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي في أرياف حماة واللاذقية وإدلب في إطار عملياته التمهيدية لمعركة إدلب الكبرى لاجتثاث الإرهاب من كامل المحافظة، على حين حاولت «النصرة» كسب ود أهالي إدلب الناقمين عليها بإطلاق سراح بعض ممن اعتقلتهم مؤخراً.

وبينما بدأ النواح الغربي على مصير الإرهابيين في شمال غرب البلاد، كان الجيش يصد محاولات تنظيم داعش الإرهابي للتسلل في البادية الشرقية بريف حمص الشرقي.

واستهدفت وحدات من الجيش بصليات مكثفة من المدفعية الثقيلة تحركات لـ«النصرة» ومليشيا ما يسمى «جيش العزة» المتحالف معها، وذلك في أراضي مدينة مورك الزراعية وفي بلدتي أبو عبيدة ومعركبة بريف حماة الشمالي، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة.

وبيّن مصدر إعلامي للوطن أن وحدات مشتركة من الجيش والقوات الرديفة دكت في محيط بلدة تل الصخر تحركات لمجموعات إرهابية بالأسلحة الرشاشة، وأردت العديد من أفرادها وجرحت آخرين ودمرت لهم أسلحتهم.

كما دك الجيش بمدفعيته الثقيلة مواقع ونقاطاً للإرهابيين في محيط بلدة التمانعة بريف إدلب الجنوبي، ما أدى إلى مقتل العديد منهم وتدمير عربات مزودة برشاشات لهم.

من جانبه لفت «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض إلى استهداف الجيش لمواقع «النصرة» في بلدة مورك، وقرى حصرايا وأبو رعيدة الشرقية والصخر وفي محيط كفر زيتا الواقعة في القطاع الشمالي من ريف حماة، إضافة إلى استهداف معاقل الإرهابيين في قريتي الخوين وأم الخلاخيل بالريف الجنوبي لإدلب، وأحد محاور جبل التركمان في ريف اللاذقية الشمالي، ما أدى لوقوع جرحى في صفوف الإرهابيين.

اللافت أن «المرصد» تحدث عن الاستهدافات السابقة زاعماً أنها خروقات للهدنة الروسية – التركية في محافظات حلب وإدلب وحماة واللاذقية، في يومها الرابع، متجاهلاً أن روسيا طلبت من تركيا عدة مرات عزل الإرهابيين ليجري استهدافهم وأن الهدن لا تشمل التنظيمات المصنفة على لائحة الإرهاب الدولية كـ«النصرة».

وفي محاولة من التنظيم لكسب ود الأهالي أفرجت «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة» عن جميع معتقلي بلدة معرتحرمة جنوبي إدلب والذين تم اعتقالهم منذ أيام ضمن حملتها التي استهدفت من سمتهم «مروّجي المصالحات».

كما أصدرت «تحرير الشام» بياناً قضى بحل جميع «مجالس الشورى» التابعة لها والعاملة في ريف حماة، واعتبر أن «المجالس المحلية» هي السلطة الوحيدة والممثل الشرعي للناس بزعم تعارض العمل بينهما، رغم أن «الشورى» تم إنشاؤها بعد إعلان تشكيل « تحرير الشام» لتكون بديلاً عن «المجالس المحلية» في ذلك الوقت.

في غضون ذلك، ذكر «المرصد» أن قوات الاحتلال التركي المتمركزة في نقطة المراقبة، في منطقة الصرمان، في القطاع الشرقي من ريف إدلب، دعت إلى اجتماع في منطقة جرجناز، بعد لقاء أجرته في منطقة جسر الشغور مع ممثلين عن المنطقة، وأبلغتهم بأنها ستتخذ إجراءات لوقف عملية الجيش على إدلب.

إلا أن إجراءات «النصرة» والمحتل التركي لم توقف الفلتان الأمني في المحافظة، حيث أصيب عدد من المسلحين بتفجير استهدف مقراً في جبل الأربعين المطل على مدينة أريحا جنوب إدلب يتبع لمليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» التي تضم مختلف التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة ما عدا «النصرة».

وحاول رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان رفع معنويات «النصرة» زاعماً عزمه توسيع عملياته على الحدود السورية، وأنه سيطبق ما جرى في عفرين، وجرابلس، والباب، على طول تلك الحدود، وفقاً لما نقلت عنه وكالة «سبوتنيك» الروسية.

وكان الغرب بدأ منذ أول من أمس التباكي على الإرهابيين في شمال غرب البلاد كما تباكى سابقاً عليهم قبيل عمليات الجيش في الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي ودرعا بزعم «القلق على الوضع الإنساني».

وأعرب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الجمعة عن «قلقهما» من الوضع الإنساني في إدلب، معتبرين في مكالمة هاتفية أن «المخاطر الإنسانية» في إدلب، مرتفعة جداً»، ودعوا معاً إلى «عملية سياسية شاملة لتحقيق السلام الدائم في المنطقة».

إلى حمص، حيث ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات الريف الشرقي لـ«الوطن»، أن وحدة مشتركة من الجيش العربي السوري والقوات الرديفة أحبطت أمس محاولة تسلل لمسلحي تنظيم داعش الإرهابي باتجاه إحدى النقاط العسكرية الواقعة جنوب شرق منطقة الباردة في بادية حمص الشرقية وذلك بعد اشتباكات عنيفة لعدة ساعات أسفرت عن مقتل وإصابة عدد من مسلحي التنظيم فيما أجبر الباقون على الانكفاء والفرار.

وفي السياق ذاته شن الطيران الحربي في سلاح الجو السوري سلسلة غارات استهدف خلالها مواقع ونقاط انتشار مسلحي التنظيم على امتداد خط الاشتباك، كما جدد غاراته على أهداف متحركة للتنظيم على اتجاه المحطة الثانية وسد عويرض على مقربة من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور ما أسفر عن إيقاع عدد من عناصر التنظيم قتلى ومصابين.

طائرة مسيرة سقطت في مدينة جبلة أثناء توجهها لمطار حميميم بريف اللاذقية أمس (عن الإنترنت)